

المخلص

التحديات الحرجة أمام حركات الإسلام السياسي

في الوطن العربي

الأزمة المصرية إلى أين؟

يتناول هذا الكتاب ضمن سلسلة شهرية الشرق الأوسط (رقم 32) موضوع حركات الإسلام الإسلامي في المنطقة العربية؛ إذ يبحث في سياق شامل أزمة حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي، وثم يركز على دراسة حالة الأزمة المصرية في ضوء علاقة نظام الحكم بحركات الإسلام السياسي، وقد جاء هذا الكتاب في فصلين، حمل الأول عنوان: التحديات الحرجة أمام حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي، بينما حمل الثاني عنوان: الأزمة المصرية إلى أين؟. ويشكل الكتاب جزءاً من إنتاج فريق الأزمات العربي - ACT العامل في المركز منذ أواسط العام 2013، والذي يضم عدداً من الباحثين والمختصين في أكثر من حقل معرفي.

يشير الفصل الأول من هذا الكتاب الذي يحمل عنوان: التحديات الحرجة أمام حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي، يشير إلى سلسلة التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية منذ العام 2011 والتي تراوح مداها بين الثورات والحركات الإصلاحية؛ فقد بدأت الثورات في تونس ومصر، ثم في كل من ليبيا واليمن وسوريا، بينما قامت حركات إصلاحية في الأردن والمغرب والعراق. وفي أعقاب هذه التحولات شهد أكثر من بلد عربي مرحلة انتقالية ميّزها جملة من الاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية امتدت لتشمل المجال الأمني والعسكري، وهي اضطرابات عزاها البعض إلى الثورات والحركات الإصلاحية ذاتها، ولاحقاً للقوى السياسية التي تصدرت المشهد، بينما يرى مؤرخون وعلماء اجتماع واقتصاد بأنها نتاج مشاكل بنيوية على مستوى الدولة والمجتمع لم ينجح النظام العربي الرسمي في علاجها على امتداد العقود الستة الماضية، وهو ما أدى إلى تراكم أوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية غاية في السوء والتعقيد لم يكن دور الثورات والحركات الإصلاحية إلا كشفها.

كما يذكر هذا الفصل أن حركات الإسلام السياسي لم تتصدر وحدها المشهد خلال الثورات العربية؛ وإنما كانت هذه الحركات جزءاً من قيادة وطنية أوسع ضمت مختلف التوجهات، وعلى الرغم من ذلك فإن التحولات المشار إليها رافقها قلق إقليمي ودولي، وهو ما يؤكد أن سبب هذا القلق يتمثل

بالتغييرات التي يمكن أن تؤدي إليها هذه التحولات على المدى المتوسط والبعيد، وخاصة ما يتعلق منها بتعزيز المسار الديمقراطي والمشاركة الشعبية والاستقلال السياسي والتنمية الشاملة، ووصول حركات الإسلام السياسي إلى السطة منفردة أو مشاركة.

وعلى الرغم من طبيعة الاصطفافات الأيديولوجية في بعض الدول العربية فيما يتصل بالشأن السياسي، فإن هذا الفصل من الكتاب يشير إلى أن الأزمة القائمة تتمحور حول السياسة، بمعنى أنها أزمة سلطة وحكم، وإن جرى توظيف الأيديولوجيا فيها من قبل هذا الطرف أو ذلك. كما يؤكد بأن الأزمة هي بالأساس أزمة تحول أو مخاض ديمقراطي بعد أكثر من ستة عقود على الاستقلال غُيب فيها النقاش المجتمعي الديمقراطي الحقيقي.

ويعكس هذا الفصل رؤية مفادها أنه من الطبيعي أن تواجه حركات الإسلام السياسي التي تصدّت للحكم في أعقاب الثورات العربية مشاكل أو أزمات، وذلك لأنها بدأت العمل في مساحات جديدة تتصل بالشأن العام، وعلى رأسها الحكم، كان قد تم إقصاؤها عن العمل فيها إلى جانب قوى سياسية معارضة أخرى، غير أن ما زاد من أزمة هذه الحركات الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتردية التي ورثتها في ظل مرحلة انتقالية، وارتفاع توقعات المواطنين في أعقاب الثورات.

ويتناول هذا الفصل الاحتمالات المتعلقة بأزمة حركات الإسلام السياسي وتداعياتها على الوطن العربي والتي لا تنحصر في احتمالات متماثلة لهذه الحركات، وإنما قد تتنوع لدرجة التباين التام بين مختلف الأقطار، ويعود ذلك في الأساس إلى التباين الجيوسياسي والاعتبارات الخاصة بكل حركة من حركات الإسلام السياسي والسمات الاجتماعية والاقتصادية للدولة ووزنها الإقليمي والدولي، ومن أبرز هذه الاحتمالات: تصاعد المواجهة والصراع بين تيار الإسلام السياسي من جهة والأطراف المنافسة والمتضررة من جهة ثانية، التوصل إلى حلول وتوافقات سياسية، استمرار الوضع القائم من حيث المواجهات والصراعات السياسية وحالة الانقسام السياسي والشعبي.

ويخلص هذا الفصل إلى عدد من التوصيات، ومن أبرزها:

1. أن يرسل الإسلاميون رسائل تطمين لاجتياز المرحلة بسلام ونجاح، ومن أجل تخفيف حدة النزاعات والخلافات الداخلية والعربية، لمصلحة إنجاز أهداف الثورات وحركات الإصلاح.
2. أن تؤكد حركات الإسلام السياسي التزامها بمندية الدولة التي تستند إلى المرجعية الإسلامية، والتي تختلف كلياً عما يعرف بالدولة الدينية (الثيوقراطية) بالمعنى العلمي، وأنها ستلتزم بأن الأمة مصدر السلطات، ويتداول السلطة من خلال صناديق الاقتراع.

3. أن يعرض الإسلاميون أفكارهم وبرامجهم وفق خطاب منسجم على المستوى الداخلي والخارجي يفتح المجال أمام المواطنين للتعاطي مع هذه البرامج بحرية ودون أي نوع من الإجبار.
4. أن تُبأشر جميع القوى السياسية العربية من إسلامية وقومية ويسارية وغيرها بإجراء حوار معمق بعيداً عن الإعلام.

أما في الفصل الثاني فيناقش الكتاب الأزمة المصرية واتجاهات تداعياتها في حالتها التفاقم أو التراجع، كما يقدم تصوراً أولياً بشأن التداعيات وخيارات الأطراف والسيناريوهات المحتملة، كما يرسم ملامح للمعالجة الممكنة عبر مبادرات وجهود مصالحة وتفاوض في حال كانت الأطراف جاهزة والوسيط مقبولاً، ليتم الاتفاق على أسس التفاوض وقواعده وآلياته للخروج من الأزمة الراهنة، لأن تفاقمها يعني كارثة لمصر بكل مكوناتها، وتداعيات سلبية على مجمل المنطقة العربية واتجاهات التحول الديمقراطي فيها.

ويسجل هذا الفصل عدم وجود رؤية واضحة لدى أي طرف لإنهاء الأزمة، برغم أن الطرفين مأزومان سواء بمنهج تكوين المؤسسات وفق المسار الرسمي الحالي أو بمنهج الحراك الشعبي بحالته الراهنة، فثمة قصور متبادل يلغي الميزات ويضعف القدرة على الخروج من الأزمة لدى الطرفين، وفي ظل غياب أفق للتفاوض أو طرح مبادرات سوف تتفاقم الأزمة السياسية وتراجع نظريات ومفاهيم العيش المشترك، ناهيك عن تزايد تدهور الاقتصاد والأمن.

ويُحدّد هذا الفصل أربعة سيناريوهات محتملة لتداعيات الأزمة في حال استمرارها أو تفاقمها، وهي: التسوية السياسية وفرصها تبدو جيدة، وسيناريو فشل الانقلاب على المسار الديمقراطي الدستوري، وفرص تحقيقه في المدى المنظور تبدو ضعيفة، وسيناريو نجاح السلطة القائمة في فرض قواعد لعبة سياسية جديدة، واحتمال تحقيقه ضئيل، وسيناريو انزلاق مصر إلى العنف وفرص تحقيقه ضعيفة في سياق المشهد المصري الحالي.

ويُعدّد الفصل خيارات الأطراف للخروج من الأزمة واحتمالات نجاحها، ويرى أن خيارات الحكم القائم هي: الرهان على فرض الأمر الواقع وتطبيق إجراءات "خريطة طريق المستقبل"، واحتمالات تمسك النظام بهذا الخيار قوية، وخيار القيام بإجراءات تخفيفية تحسن صورة الحكم، مثل وقف الإجراءات الأمنية، وإطلاق حريات التعبير والتظاهر، وإعادة الإعلام الممنوع، وخيار القبول بحل سياسي وسط، يقوم على التوافق والمشاركة الجماعية على قواعد وأسس تحقق المصالح الوطنية وأهداف الثورة، والدخول المشترك في مرحلة انتقالية يشارك فيها الجميع.

أما خيارات التحالف الوطني لدعم الشرعية، فهي الصمود والتحمل والاستمرار بنهج الرفض السلمي للوضع الجديد، والإصرار على كشف أبعاد ومخاطر "الانقلاب على الشرعية" وتعتبر احتمالات استمرار الأخذ بهذا الخيار قوية، وخيار القبول بحل سياسي وسط يحقق أغلب شروط ومطالب الطرفين، وتُعد فرص قبول هذا الخيار لدى التحالف قوية إذا توقّرت ضمانات بعودة المسار الديمقراطي الدستوري، وطُرحت الحلول من قبل أطراف مقبولة، وخيار القبول بالأمر الواقع، وتعتبر فرص قبول هذا الخيار ضعيفة في الوقت الراهن.

ويطرح هذا الفصل استراتيجية "الخروج من الأزمة"، تتضمن مرحلتين أساسيتين قبل التوصل إلى الحل النهائي، أولهما: إعلان برنامج عملي للطرفين يشكل "إعلان حسن نوايا وبناء ثقة". وثانيهما: الاتفاق على المبادئ العامة للحل ورسم المستقبل. كما يقترح التقرير آليات تطبيق استراتيجية الخروج من الأزمة، ويقدم التوصيات اللازمة للخروج من الأزمة إلى مختلف الأطراف المعنية بها.